

بريطانيا: سجين سابق في غوانتانامو ينفي اتهامه بتدريب وتمويل أعمال إرهابية في سورية



متظاهرون مؤيدون لبيع خارج محكمة ويستمنستر خلال جلسة محاكمة أمس (أ.ف.ب)

كبيج: «هذا اعتقال ذو دوافع سياسية ويحمل بصورة كبيرة آثار محاولة تجريم النشاط الإسلامي المشروع بتعزيز مناخ الخوف». وكان بيغ أحد 4 بريطانيين اعتقلوا يوم الثلاثاء الماضي في وسط إنجلترا للاشتباه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب. وبعد اعتقال بيغ، قرر ناشطون إسلاميون في مدينة برمنغهام تنظيم تظاهرة احتجاجية، إلا أن الشرطة استجبت للتوتر بلقاءات بين ممثلين عنها وشخصيات بارزة في الوسط الإسلامي أسفرت عن إقناعهم بأسباب الاعتقال وبأن القضاء سيأخذ مجراه. وبيع من أصول أسوية لكنه مولود في مدينة برمنغهام، حيث بات وجهها معروفاً لانتقاده تجاوزات «الحرب على الإرهاب». وكان بيغ انتقل مع عائلته للإقامة في أفغانستان عام 2001 قبيل اعتداءات 11 سبتمبر، ثم انتقل إلى باكستان ليعتقل في يناير عام 2002 لشهور عديدة قبل نقله إلى سجن غوانتانامو باي في كوبا، حيث أمضى 3 سنوات وأفرج عنه بمساعي حكومية بريطانية عام 2005. ومنذ عودته إلى بريطانيا، نشط بيغ مع مجموعة «كبيج» ضد عمليات الاعتقال التعسفية إبان الحرب على الإرهاب.

لندن - عاصم علي - رويترز
قالت الشرطة البريطانية أن معظم بيغ، الذي كان معتقلاً في السابق في «غوانتانامو» قبل أن يتحول إلى مدافع عن حقوق الإنسان، نفى أمام محكمة في لندن أمس تهمة تقديم تدريب وتمويل للإرهاب في سورية. وكان بيغ قد مثل أمام محكمة وستمنستر الجزئية أمس وأعيد للسجن لحين عرضه على محكمة أولد بيلسي الجنائية في لندن في 14 مارس. وهذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها اتهامات. وكانت الحكومة الأميركية احتجزت بيغ في معتقل باغرام في أفغانستان ثم في معتقل خليج غوانتانامو في كوبا لنحو 3 سنوات بعدما اعتقل في باكستان في فبراير 2002 للاشتباه في أنه عضو بالقاعدة. وبعد إطلاق سراحه أسس منظمة لحقوق الإنسان تحت اسم (كبيج) تدافع عن حقوق المعتقلين خلال عمليات مكافحة الإرهاب. واتهمت كبيج السلطات البريطانية بالحاق أضرار به مرة أخرى برفضه الإفراج عنه بكفالة فائتة إن هذا جزء من حملة لتجريم النشاط المشروع. وقال عاصم قرشي مدير الأبحاث في

الأردن يجدد نفيه تدريب قوات سورية معارضة على أراضيها السعودية تتهم روسيا «بإبقاء الأزمة السورية مشتعلة» وموسكو تستغرب محاولات الغرب «مغازلة» الإسلاميين

يضاف البيان أن مسلحين مرتبطين بشبكة تنظيم القاعدة الإرهابية يقتلون المدنيين، وينظمون إعدامات جماعية، ويعذبون المدنيين ويتخذونهم رهائن، ويدمرون القرص الاقتصادية للبلاد، مشيراً إلى أن الإسلاميين السوريين المتطرفين مستعدون لتدمير كل شيء، وقتل النساء والأطفال باسم غايتهم المشتركة، وهي إنشاء خلافة إسلامية تخضع فيها الحياة للصفة القروسطية لأحكام الشريعة الإسلامية. وأشار إلى أن مسلحين من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، التابعة للقاعدة، «أجبروا

يد النظام السوري الجائر». من جهتها، أبدت وزارة الخارجية الروسية استغرابها من محاولات شرائها الغربيين مغازلة الجماعات الإسلامية في سورية وتقديمها على أنها قوى معتدلة. وقالت الوزارة في بيان أمس، إن موسكو تستغرب محاولات بعض شركائنا الخارجين، الذين يحبون التطرق إلى مسألة احترام حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، مغازلة الجماعات الإسلامية في سورية، وتقديم بعض الإسلاميين على أنهم قوى معتدلة معارضة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

في ظل محاولات النظام إفشال الحل السياسي (المؤتمر جنيف) وتحريفه عن مساره وأهدافه الرامية إلى تشكيل هيئة انتقالية للحكم تنهي الأزمة السورية». وتابع أن «هذا الدعم المستمر كان ولا يزال احد الأسباب الرئيسية لتشجيع نظام دمشق في التمادي في غيه وطغيانه وإبقاء الأزمة السورية مشتعلة للعام الثالث على التوالي دون بارقة أمل لحلها، أو إنهاء احد أكبر الأزمات والمعاناة الإنسانية في تاريخنا المعاصر». وعبر عن «استغرابه لوم المملكة على وقفها في جانب الشعب السوري ضد العدوان البشع الذي يتعرض له على

عواصم - وكالات: اتهمت المملكة العربية السعودية روسيا «بإبقاء الأزمة السورية مشتعلة للعام الثالث على التوالي» وذلك من خلال دعمها لنظام الرئيس بشار الأسد. وقال ناطق باسم وزارة الخارجية بفتحها وكالة الأنباء السعودية الرسمية أمس أن «ما يثير الاستغراب والدهشة هو استمرار مناصرة روسيا للنظام السوري المجرم بل والتصدي لكل الحلول السياسية التي تسعى إلى الاضطلاع بها مجلس الأمن» الدولي. واستغرب الناطق «استمرار هذا الدعم حتى

النظام والمعارضة يتبادلان إعلان إيقاع قتلى وجرحى في معارك يبرود الائتلاف يدين «المقابر الجماعية» التي خلفتها «داعش» بعد انسحابها من حلب



رجال طوارئ يزيلون اثار النمار بحثا عن احياء نتيجة القصف على حي بستان القصر في حلب امس (أ.ف.ب)

مقاتلين من الكتائب الإسلامية قتلوا في الاشتباكات مع القوات النظامية والمسلحين الموالين لها في منطقة القلمون. وأشار إلى أن هناك أنباء أيضا تردت حول إصابة الكتائب الإسلامية المقاتلة لطائرة حربية كانت تشارك في قصف المنطقة. في المقابل نقلت وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا) عن مصدر عسكري أن وحدات من الجيش شقري سيطرت على إحدى مرتفع الكويتية وبعض المرتفعات المحيطة ببيبرود في ريف دمشق» وقضت على عشرات المسلحين وأصابت آخرين. ونقلت عن مصدر عسكري آخر، ان الجيش قام بـ «عملية نوعية» قضى فيها على مجموعة مسلحة بكامل أفرادها تسلمت من منطقة عسال الورد إلى مزارع ريماء

ميدانها، عواصم - وكالات: أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 14 عنصرا من قوات نظام الرئيس السوري بشار الأسد والمليشيات التي اشتبكتها عنيفة بحميط ريف العاصمة دمشق. وأوضح المرصد في بيان أن مناطق في مدينة «بيبرود» التابعة لمنطقة «القلمون» بريف دمشق تعرضت لقصف من قوات النظام وسط اشتباكات عنيفة بين عناصر النظام مدعومة بميليشيات مسلحة ومقاتلي حزب الله اللداني من جهة ومقاتلي المعارضة السورية من جهة أخرى.

عواصم - وكالات: دان الائتلاف السوري المعارض «المجازر» التي يرتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسمى بـ «داعش» في سورية. وقال الائتلاف المعارض في بيان نقلته وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أمس: «يدين الائتلاف الوطني السوري المجازر التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي المعروف اختصارا بـ «داعش» والتي تم الكشف عنها بعد العثور على مقابر جماعية في مناطق من ريف حلب». وأضاف البيان: «نجدد رفضنا في الائتلاف للتنظيمات المتطرفة التي لا تلتزم بمبادئ الثورة، والتي أئانها الائتلاف في مناسبات عدة، وكان قد لفظها الشعب السوري عن طريق مظاهرات حاشدة، كما تصدى الجيش السوري الحر لمحاولات هذه التنظيمات السيطرة على مناطق في الريف الشمالي لحلب، وأوقف عمليات تقييد الحريات والترويع التي ترتك بحق المدنيين». وتقول المعارضة السورية إن التنظيمات الإرهابية ونظام الأسد وجهان لعملة واحدة، وكان «داعش» آثار موجبة من الانتقادات في صفوف نشطاء المعارضة والمنظمات الحقوقية عندما بثت صوراً على شبكة الإنترنت لعملية قطع يد رجل قيل إنه لص «يعاقب وفقا للشرعية الإسلامية»، وذلك في بلدة مسكتة بحلب. وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أمس أن أحد مواقع الإنترنت المنسوبة للجهايين بثت مقطعاً مصوراً لما قال إنه تطبيق لحذ السرقة بعد صدور حكم من «محكمة شرعية» ضد الرجل.

توقيف فرنسية عمرها 14 عاماً كانت على وشك الذهاب إلى سورية «للهجاء»

غرونويل - أ.ف.ب: أعلنت النيابة العامة في غرونويل بشرق فرنسا أمس الأول توقيف فتاة فرنسية تبلغ من العمر 14 عاماً كانت على وشك السفر إلى تركيا بقصد «الإلتحاق بالجهاد» في سورية، وذلك بعدما أبلغ والداهما السلطات بأمرها. وقال المدعي العام في غرونويل جان - ايف كوكيا لوكالة فرانس برس «لقد أبلغنا بالامر من قبل والدها الذي أرسلت إليه الفتاة رسالة نصية قصيرة تبلغه فيها بأنها تعزم مغادرة فرنسا للإلتحاق بالجهاد». ولم يسم المدعي العام البلد الذي كانت الفتاة تعزم «الجهاد» فيه، لكنه أوضح أنها اعتقلت بعد ظهر الثلاثاء في مطار ليون (شرق) حيث كانت على وشك أن تستقل طائرة متجهة إلى تركيا. وبحسب المعطيات الأولية للتحقيق فإن الفتاة اشترت تذكرة سفر ذهاب لتركيا دون اياها ودفعت ثمنها نقداً من أموال سحبتها من حسابها المصرفي.

وكان بحوزتها أيضا جواز سفرها، وأوضح المدعي العام أن الفتاة «كان لديها مال في حسابها، لقد ذهبت إلى شركة سفريات أولى لكن الشركة رفضت بيعها تذكره، الشركة الثانية وافقت». وأضاف أن الفتاة موقوفة حالياً في مركز إيواء وهي لاتزال تنكر الواقع المنسوبة إليها. وأوضح أن والدي الفتاة أبلغا السلطات باختفائها مساء الاثنين بعدما ذهبت إلى المدرسة ولم تعد. وفي 31 يناير اعتقلت السلطات في تولوز (جنوب فرنسا) مراهقين فرنسيين آخرين سافرا إلى تركيا ومنها إلى سورية حيث التحقا بجماعة إسلامية قبل أن يعودوا إلى بلدهما حيث مثلا أمام قاضية متخصصة في قضايا الإرهاب وجهت الاتهام إلى اصغرها وهو أمر يندر حدوثه في قضايا الأحداث.

البرلمان التركي يقر قانوناً بإغلاق المدارس التابعة لغولن خصم أردوغان



دولارات مقلدة تحمل صورة لأردوغان بألف طويلة خلال تظاهرة مناهضة له بانقرة امس الاول (رويترز)

أنقرة - أ.ف.ب: أقر البرلمان التركي قانوناً يقضي بإغلاق مدارس خاصة يعد كثير منها مصدراً للدخل والنفوذ للداعية فتح الله غولن الذي يتهمه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ببادرة حملة سرية للإطاحة به. وذكرت «رويترز» نقلاً عن قنوات إخبارية تركية أن النواب حددوا في وقت متأخر من مساء أمس الأول، مطلع سبتمبر 2015 موعداً نهائياً لإغلاق المدارس الإعدادية التي يلتحق بها ملايين الطلاب لإعدادهم لاختبارات القبول لأغتمام فرص محدودة في المدارس الثانوية والجامعات الحكومية. وبدأ الخلاف بين أردوغان وحليفه السابق غولن في نوفمبر الماضي، عندما أطلقت الحكومة أول مرة فكرة إغلاق المدارس التي تعتبر مصدر دخل رئيسي لحركة غولن. وتتهم الحكومة رجل الدين فتح الله غولن الذي يحظى أتباعه بنفوذ في جهاز الشرطة والقضاء بتدبير فضيحة فساد لتسويه سمعة

حزب العدالة والتنمية الحاكم لن يحصل سوى على 36, 13 من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية، مقابل 750 في 2011. وتتوجه الأنظار إلى الانتخابات البلدية المرتقبة في 30 مارس الحالي والتي ستشكل في هذا الوضع المتوتر استفتاء على الحكومة وخاصة في ما يتعلق بمصير المدن الرمزية، مثل اسطنبول وأنقرة التي يسيطر عليها النظام والنتائج التي يحققها الحزب الحاكم. وبحسب محمد عاكف أوكور الأستاذ في جامعة غازي في أنقرة، فإن «الجناب المحافظ والقومي في حزب التنمية والعدالة غاضب جدا من رئيس الحكومة». وأضاف أنه «في حال حصل الحزب على أقل من 140 من الأصوات، فإننا قد نشهد استقالات جماعية قد تهدد الحزب ورئيسه». ويربط البعض توقعاتهم حول مستقبل أردوغان السياسي بالانتخابات الرئاسية المقررة في أغسطس المقبل التي قد يترشح فيها، فضلا عن ربطهم ذلك بالأزمة الاقتصادية. ويعتبر بعض المراقبين أن أردوغان خسر المعركة. وهم يرون أنه «تحول إلى المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في البلاد، وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات البلدية، فإن شرعيته ستبقى موضع شك».

أردوغان وحكومته، وهي القضية التي تفجرت في 17 ديسمبر الماضي. وادى قيام الحكومة باتخاذ خطوات أولية لإغلاق المدارس الخاصة أواخر العام الماضي إلى إثارة التوتر قبيل الانتخابات البلدية في 30 مارس الجاري والتي تعتبر اختباراً حاسماً لدى شعبية أردوغان بعد 11 عاماً في السلطة. ويقول أردوغان إن إلغاء المدارس الإعدادية يجيء في إطار إصلاح أكبر لنظام تعليمي «غير صحي»، يصنف تركيا دون المستوى المتوسط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مبادئ القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم. ويعد التعليم أمراً أساسياً بالنسبة لحركة غولن المقيم في الولايات المتحدة والتي تسمى (خدمة)، حيث تساعد مدارسها الإعدادية التي تحظى بالاحترام في نشر النفوذ عبر شبكتها المنتشرة في شتى أنحاء تركيا وإغلاق هذه المدارس سيحرم (خدمة) من مصدر رئيسي للتمويل.

تحليل إخباري

أردوغان في وضع صعب مع اقتراب الانتخابات

بعد ساعتين من عملية إطلاقها الشرطة وأشعلت الأزمة. وكان لتلك المحادثة أثر مدو، حيث طالبت المعارضة، باستقالة رئيس الحكومة فوراً ووصفته «بالص الأول»، كما تحرك الشارع بشكل قوي لإدانة «الفساد العمم» للنظام. ودانت الحكومة في البداية ثم أردوغان نفسه «الفبركة غير الأخلاقية»، وتحداً مجدداً عن «المؤامرة» التي حاكها ضد «خونة» تقوهم حركة «خدمة» بزعامة الداعية فتح الله غولن الذي أصبح الآن العدو الأول للدولة. ولكن بالنسبة لعدد من المراقبين، فإن السبب قد وقع فعلاً والخطاب الذي يزداد ضراوة من قبل رئيس الحكومة لا يغير شيئاً. وفي هذا الشأن، قال كرم أوكتم من مركز الدراسات الأوروبية في جامعة أكسفورد «إننا لم يكن قادراً على تقديم توضيحات مقنعة لكل هذه الأدلة، فإن هذا السلسل سيحتول إلى أزمة لن يكون قادراً على حلها». ولم يتم نشر أي استطلاع للرأي منذ بداية «حرب التنصت»، لكن جميع الاستطلاعات منذ 17 ديسمبر الماضي أظهرت تراجعاً كبيراً لشعبية أردوغان التي تأثرت أصلاً بقمع التظاهرات ضد الحكومة في يونيو 2013. وقد بين الاستطلاع الأخير منذ حوالي شهر أن

اسطنبول - أ.ف.ب: قبل شهر من انتخابات محلية أساسية، يبدو رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في وضع هش أكثر من أي وقت مضى ومتهماً مباشرة في فضيحة الفساد التي تهدد حكمه بلا منازع منذ 12 عاماً. وبعد تصاعد أزمة اتهام العشرات من المقربين له في عمليات فساد، عمد رجل تركيا القوي إلى الرد عبر عمليات تطهير لقوات الشرطة والقضاء، عبر تمريره وبرغم الانتقادات، قوانين تدعم سيطرته على الجهاز القضائي والانتزعت. إلا أن نشر مجموعة من التسجيلات الصوتية له والمثيرة للجدل شكل ضربة جديدة قد تكون قاضية، لرئيس الحكومة.

وفي هذا الصدد، قال ستان أوغلن من «مركز الدراسات الاقتصادية والسياسة الخارجية» في اسطنبول «حتى وإن كان هناك بعض الشك في صحة التسجيلات، إلا أنها غيرت الواقع عبر توريطها رئيس الحكومة شخصياً». وأضاف أن «هذا سينعكس بالطبع على شعبية» أردوغان. ومنذ الأسبوع الماضي، تنتشل البلاد بهذه الاتصالات التي نسبت إلى رئيس الحكومة وبإنه بلال. وفي المحادثة الأولى والأكثر أهمية، يطلب أردوغان من ابنه التخلي فوراً عن ملايين الدولارات، وذلك